مسار الحلّ السّياسي للأزمة السّورية: من مفاوضات جنيف إلى أستانا

The Political Solution Path of the Syrian Crisis: From Geneva Negotiations to Astana

أسامة كريكرة*
جامعة باجي مختار – الجزائر
oussama.krikra@univ-annaba.org

صورية تريمة
جامعة باجي مختار – الجزائر
sorayatrima@gmail.com

تاريخ الارسال:21 /10/ 2023 تاريخ القبول:13 /05/ 2024 تاريخ النشر:30 /06/2024

ملخص:

يتناول المقال عرضًا لمسار الحلِّ السِّياسي للأزمة السُّوريَّة، بداية من مفاوضات "جنيف" وصولًا إلى مسار "أستانا"، ويسلِّط الضَّوء على التَّحولات والأحداث الرئيسيَّة التي أدَّت إلى تحوُّل الاهتمام من "جنيف" إلى "أستانا"، كما يتناول البحث في الفوارق بين النَّهجين، وكيفيَّة تأثيرهما على الجهود الدِّبلوماسيَّة، والتَّوجُّهات السِّياسيَّة في حلِّ الأزمة السُّوريَّة. واعتمد البحث على تحليل التَّحديات والمكاسب التي أحرزتها كلُّ جولات المفاوضات في "جنيف" و"أستانا"، وتقديم تقييم نقديٍّ للطرق المختلفة التي تمَّ اعتمادُها في كلا المسارين، وخلص إلى إنَّ الجهود الدِّبلوماسيَّة في "جنيف" قد فشلت، وأنَّ الجهود المبذولة في إطار "أستانا"، أحدثت تحوُّلًا في النَّهج نحو حلِّ الأزمة، لصالح النِّظام السُّوري.

كلمات مفتاحية: الأزمة السُّورية. مسار السَّلام. مفاوضات "جنيف". مسار "أستانا".

Abstract: This article provides an overview of the political solution aimed at resolving the Syrian crisis, beginning with the "Geneva" negotiations and culminating in the "Astana" process. It examines the key transformations and significant events that redirected the focus from "Geneva" to "Astana".

The article also delves into the differences between the two approaches and how they have influenced diplomatic efforts and the political directions in resolving the Syrian crisis. The study is grounded in an analysis of the challenges faced and the accomplishments made during each round of negotiations in both "Geneva" and "Astana". The article evaluates the diverse methods employed in both tracks. It concludes that the diplomatic initiatives in "Geneva" have failed, while the efforts within the framework of "Astana" have brought about a shift in the approach to resolving the crisis, in favor for Syrian government.

Keywords: Astana track- Path of peace - Geneva track - Syrian crisis.

*المؤلف المرسل: (مخبر التنمية المستدامة والحكم الراشد في جنوب المتوسط)

مقدمة

تمثِّل الأزمة السُوريَّة إحدى أعقد التَّحديات السِّياسيَّة والإنسانيَّة في القرن الواحد والعشرين، فمنذ بدايتها في عام 2011، شهدت الأزمة تطوُّرات متسارعة، وأحداثًا دامية، أسفرت عن معاناة الكثيرين، وتأثيرات واسعة النِّطاق، وسرعان ما تحوَّلت هذه الأزمة إلى نزاعٍ دوليٍّ، مع تدخل العديد من القوى، وتداخل المصالح الإقليميَّة والدَّوليَّة.

دفع وصول الحرب السُورية لمستويات عنف شديدة، بالأطراف المشاركة في هذه الحرب إلى التَّوجه نحو الحلِّ السِّياسيِّ المتمثِّل في المفاوضات؛ حيث تحكَّم في المشهد السّياسي السُّوري مساريين للتَّفاوض، بداية من مسارّ جنيف" تحت رعاية منظمة الأمم المتَّحدة، كمحاولة لتحقيق تسوية سياسيَّة تلبِّي تطلُّعات الشَّعب السُّوري، وتضمن حقوقهم وحريَّاتهم، لكن مع كلِّ جولة من المفاوضات في "جنيف" كانت التَّطوُّرات متلاحقة، والتَّحدِّيات متعدِّدة، فحالت دون تحقيق حلٍّ سياسي. ومع فشل مفاوضات "جنيف" شهدت الأزمة السُّورية تحوُّلًا في العمليَّة السِّياسيَّة نحو مسار "أستانا" التَّفاوضي، الذي ركَّز على الجوانب الميدانيَّة بشكل أكبر.

نحاول من خلال هذه الدِّراسة، فهم طبيعة الأزمة السُّورية المعقّدة، بسبب تعدُّد أطرافها المحليَّة والإقليميَّة والدَّوليَّة، واختلاف وتناقض أهدافها ومصالحها، وانعكاساتها السلبيَّة على مسارات تسوية الأزمة، والتي أدَّت إلى تعقيدها وإطالة أمدها، ومن ثَمَّ نطرح الإشكاليَّة التَّالية:

إلى أي مدى ساهمت كلٌّ من مفاوضات "جنيف" و"أستانا" في إيجاد حلول للأزمة السُّوريَّة؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية جملة من التَّساؤلات الفرعيَّة، وهي:

- هل يمكن أن تكون التَّسوية السِّلميَّة للنِّزاع السُّوري، حليفًا للجهود الدِّبلوماسيَّة في "جنيف" و"أستانا"؟
- ما هي أهمُّ التَّحوُّلات والأحداث الرئيسيَّة، التي أدَّت إلى تحوُّل المفاوضات من مسار "جنيف" إلى مسار "أستانا"؟
- كيف يمكن تقييم الطُّرق المختلفة، التي تم اعتمادها في كلٍّ من مساري الحلِّ؟

للإجابة على هذه التَّساؤلات تمَّ اعتماد الفرضيتين التَّاليتين:

- إن الطبيعة المعقَّدة للأزمة السُّوريَّة، الناتجة عن تدخِّل أطرافٍ إقليميَّة ودوليَّة، ساهم في الإبقاء على الأوضاع الحالية، وفقًا لمكاسب الأطراف الخارجيَّة والميدانيَّة، مما نتج عنه صعوبة إيجاد حلولٍ لها.
- إن قضية بقاء أو زوال نظام "بشَّار الأسد"، شكَّلت نقطة الخلاف الأساسيَّة بين مسار "جنيف" و"أستانا"، كون الحلَّ السِّياسيَّ مرتبط بهذه النُّقطة.

أهداف الدراسة

يهدف هذا المقال إلى استقراء وتحليل التَّطوُّرات في مسار الحلِّ السِّياسي للأزمة السُّوريَّة، من مفاوضات "جنيف" إلى مسار "أستانا"؛ حيث سيتمُّ التَّركيز على التَّحولات الرَّئيسيَّة في كلِّ مرحلة، وكيفية تأثيرها على الجانبين: السِّياسي والإنساني في سوريا، وأهمّ التَّحديات التي واجهت مسار الحلِّ السِّياسي.

منهجية البحث

تمَّ الاعتماد في هذه الدِّراسة، على منهجين:

- **المنهج التَّحليلي:** من خلاله يتم تحليل الأفكار، وتفكيكها، للوصول إلى نتائج فيما يخصّ العلاقة بين متغيِّرات الدِّراسة.
- **المنهج التَّاريخي:** تمَّ استخدامه لتتبُّع التَّطورات وأحداث المسار التَّفاوضي مند بدايته عام 2012، ممَّا يساعد في تحديد المحطَّات الرئيسيَّة، والتَّحوُّلات في مسار الحلِّ السِّياسي.

تمَّ تقسيم هذه الدِّراسة إلى ثلاثة محاور، تناول المحور الأوَّل عرضًا لمسار "جنيف" التَّفاوضي حول الأزمة السُّوريَّة، يليه المحور الثَّاني الذي استعرض مسار "أستانا" التَّفاوضي حول الأزمة، بينما اشتمل المحور الثالث على تقييم لمساري "جنيف" و"أستانا".

أولا: مفاوضات "جنيف" حول الأزمة السُّوريَّة

تعدُّ مفاوضات "جنيف" أولى مسارات التَّسوية التي اتَّبعتها القوى الدَّوليَّة، من أجل إيجاد حلٍّ للأزمة السُّوريَّة المتفاقمة، منذ اندلاعها في مارس 2011، بعد فشل المبادرات العربيَّة، والإفراط في استخدام حقِّ الفيتو من جانب كلٍّ من روسيا والصِّين. ومع تصاعد التَّوتر والعنف في سوريا، نشأت مبادرة أمميَّة خلال شهر فيفري 2012، جمعت بين الجهود الإقليميَّة والدَّوليَّة لإنهاء الحرب، وإعادة بناء مؤسَّسات الدَّولة السُّوريَّة، تمثَّلت في تعيين الأمين العام السَّابق للأمم المتَّحدة الوسيط "كوفي عنان"، بصفته مبعوثًا خاصًا للأمم المتَّحدة إلى سوريا، من أجل تعزيز الحلِّ السِّياسي عبر القنوات الدِّبلوماسيَّة[1].

1. محطَّات مسار "جنيف"

عرف مسار "جنيف" التَّفاوضي منذ بدايته عام 2012 وإلى غاية اليوم، تسع جولات أساسيَّة، نستعرض مضامينها كالتَّالي:

1.1. جنيف(1)

انعقد مؤتمر جنيف(1) لـ"مجموعة العمل من أجل سوريا" في سويسرا بعد 30 يونيو 2012، بناءً على دعوة "كوفي عنان" مبعوث الأمم المتَّحدة وجامعة الدُّول العربية إلى سوريا في ذلك الوقت، وضمَّ المؤتمر كافَّة الأطراف المباشرة وغير المباشرة ذات الصِّلة بالوضع السُّوري. دعت هذه الجولة من المفاوضات إلى إقامة مرحلة انتقاليَّة على أساس جدول زمنيٍّ وبيئة أمنيَّة سلميَّة، على أن تضمَّ الحكومة الانتقاليَّة ممثلين عن السُّلطة والمعارضة، وتتمتَّع بصلاحيَّات تنفيذيَّة كاملة. وبحسب الوثيقة فإن الحكومة الانتقاليَّة تشمل حكومة "الأسد"،

والمعارضة، والمجموعات الأخرى التي سيتمُّ تشكيلها على أساس الموافقة المتبادلة، فهي لا تتضمَّن تنحية النِّظام السُّوري، بل بالعكس، تؤكِّد على مرحلة انتقاليَّة توافقيَّة، عبر السَّماح لكلِّ المجموعات الطَّائفيَّة بالمشاركة في الحكم والمنافسة الدِّيمقراطيَّة، مع ضرورة ترسيخ آليات الحوار الوطنيِّ بمشاركة كلِّ مكونات المجتمع السُّوري، وإصلاح النِّظام الدُّستوري والتَّعدُّديَّة الحزبيَّة، إلى جانب التأكيد على أهميَّة التَّطبيق الكامل للخُّطة السُّداسيَّة التي طرحها "كوفي عنان"[2].

2.1. جنيف(2)

نتيجةً لفشل جهود "كوفي عنان" في جنيف(1)، حاول الوسيط الدَّولي الجديد "الأخضر الإبراهيمي" جمع كلٍّ من الحكومة السُّوريَّة والائتلاف الوطنيِّ لقوى الثَّورة في إطار مفاوضات جنيف(2). ودعا "الإبراهيمي" إلى انتقالٍ سياسيٍّ سلميٍّ للسُّلطة، وفقًا لمبادئ الجولة الأولى من المفاوضات، عبر البحث عن آليَّات الحكومة الانتقاليَّة لإنهاء الصِّراع، وإعادة تأسيس الدَّولة السُّوريَّة الجديدة، وذلك في إطار التَّسوية السِّياسيَّة التَّشاركيَّة المستدامة، لحلِّ معضلة فشل الدَّولة السُّوريَّة؛ حيث تزامنت مفاوضات جنيف(2) مع صعود الجماعات الإرهابيَّة التي اكتسحت مساحاتٍ واسعةٍ من الأراضي السُّوريَّة، إلى جانب هيمنة نسبة للمتمرِّدين على عدَّة مناطق في غرب سوريا، ورغم ذلك وافق النِّظام السُّوري على الانضمام لمسار "جنيف"، والحوار مع المعارضة المسلَّحة، في مقابل تعنُّت قوى الائتلاف، التي أتاحت إمكانية الوصول للحلِّ السِّلميِّ، وذلك راجع لكون المعارضة تتمسَّك بضرورة تنحية "الأسد"، كشرطٍ مسبقٍ للمفاوضات حول آليَّة تأسيس هيئة حكم انتقاليَّة، وفي المقابل ركَّز وفد النِّظام السُّوري على أولويَّة مكافحة الإرهاب في أجندة المفاوضات.

شكَّلت هذه الجولة من المفاوضات تحدِّيًا كبيرًا لجميع أطراف الأزمة السُّوريَّة، سواءً على مستوى قرار المشاركة أو عدمه؛ حيث نظر كلُّ طرفٍ للمؤتمر من زاوية حساباته الخاصَّة، التي تهدف إلى تحطيم المكاسب ودرء المخاطر، وسعى النِّظام إلى استخدام مفاوضات جنيف (2) كأداة للعودة بقوَّة إلى السَّاحة الدّولية والإقليميَّة من بوابة تحويل صراعه مع شرائح كبيرة من الشعب السُّوري إلى جزء من الحرب على الإرهاب، في المقابل حاولت المعارضة استثمار الأجواء المحيطة بالمؤتمر، والضَّغط الدّولي لبلوغ التَّسوية، لتحقيق ما عجزت عنه بالمظاهرات والعمل العسكريِّ[3].

3.1. جنيف(3)

أعلنت الهيئة العليا للمفاوضات التي انبثقت من مؤتمر الرِّياض للمعارضة السُّوريَّة موافقتها المشروطة على المشاركة في مفاوضات جنيف(3)، وأعلنت عن المبادئ التي حدَّدتها، وأهمُّها: عدم التَّدخُّل في تشكيلة الوفد المرسل إلى المفاوضات، وانطلاقًا من هذا، فإن الوفد يمثِّل أطياف فصائل المعارضة السُّوريَّة كافَّة، كما أنَّ أيَّ مفاوضات سوف تبدأ بعد تنفيذ الالتزامات الإنسانيَّة الواردة في قرار مجلس الأمن (2254)، التي نصَّت على رفع الحصار عن المناطق المنكوبة، والسَّماح بإدخال المساعدات الإنسانيَّة، وإطلاق سراح المعتقلين، خاصَّة النِّساء والأطفال، ووقف الضَّربات الجويَّة، وإلقاء البراميل المتفجِّرة على المدنيِّين. ورأت المعارضة أنَّ

هذه القضايا ملزمة وواجبة التَّنفيذ الفوريِّ، وغير قابلة للتَّفاوض، وبعد ضغوط إقليميَّة ودوليَّة، وجهود شاقة ومتبادلة بين منظمة الأمم المتَّحدة والمبعوث الدّولي، دعا "ميستورا" قوات المعارضة للمشاركة في هذه المفاوضات[4].

تمَّ في هذه الجولة من المفاوضات اعتماد القرار الأممي (2254)، ومخرجات اجتماع فيينَّا في 30 أكتوبر 2015، الذي جمع بين أعضاء مجلس الأمن الدّولي والمجموعة الدّولية لدعم سوريا ISSG، وهذه المجموعة تمثل 20 دولة من أصحاب المصلحة الرئيسيَّة في الصِّراع السُّوري، منها المؤيِّدة والمعارضة للنِّظام، ومثَّلت قراراتها تقاربًا حذرًا بين هذه الفواعل في سياق خطَّة عملٍ مشتركةٍ وشاملة، للانخراط في عمليَّة تشكيل حكومة انتقاليَّة في سوريا خلال ستَّة أشهر[5].

4.1. جنيف(4)

بدأت الجولة الرابعة من مفاوضات "جنيف" برعاية منظمة الأمم المتَّحدة يوم 23 فيفري 2017، وانتهت في 3 مارس 2017، بحضور طرفي المفاوضات، ووفدي النِّظام السُّوريِّ والمعارضة السِّياسيَّة السُّوريَّة. وانعقد مؤتمر "جنيف 4" بعد التوصُّل إلى اتِّفاقٍ لوقف إطلاق النَّار في سوريا أواخر ديسمبر 2016؛ حيث تمَّ التَّوصل إلى جدول يتكون من أربعة سلال ذات أبعادٍ سياسيَّة، فضلًا عن جولتين من المفاوضات بين النِّظام والمعارضة المسلَّحة في "أستانا"، برعاية كلٍّ من روسيا وتركيا على اعتبارهما الضامنين لمسار "أستانا"[6].

5.1. جنيف(5)

انعقدت الجولة الخامسة من مفاوضات "جنيف" في 16 ماي 2017؛ حيث تمَّ التَّركيز في هذه الجولة على مناقشة أجندة تضمنت أربعة بنودٍ، وهي: الحكم، والدُّستور، والانتخابات، ومكافحة الإرهاب. غير أنَّ هذه الجولة، وعلى غرار الجولات السَّابقة، فشلت بسبب الخلاف بين الحكومة السُّوريَّة والمعارضة؛ حيث تمسَّكت الحكومة السُّوريَّة بأولويَّة تطبيق البند الرَّابع المتمثِّل في مكافحة الإرهاب، في حين أصرَّت المعارضة على التَّمسك بأولويَّة الانتقال السِّياسيِّ بوصفه مظلَّة شاملة للأجندة الأخرى[7].

6.1. جنيف(6)

عقدت هذه الجولة في الفترة الممتدَّة ما بين 16-19 ماي 2017، وتمَّ خلالها مناقشة القضايا المتعلِّقة بالحكم الانتقاليِّ، ومكافحة الإرهاب، واقتراح إنشاء آليَّة تشاوريَّة حول المسائل الفنيَّة، لتشكيل لجنة خبراء لمناقشة تقنيات دستور جديد. أمَّا عمليًّا، فلم تسفر هذه الجولة من المفاوضات عن أيِّ تقدِّم ملموسٍ، وذلك راجع لتشتُّت صوت المعارضة المتمثِّلة في اللَّجنة العليا للمفاوضات، والمكوّنة من ثلاث مجموعات رئيسيَّة، هي: الهيئة العليا، ومنصَّة القاهرة، ومنصَّة موسكو، إضافة إلى إصرار المعارضة على مطلب تنحية "الأسد" كجزءٍ من عملية الانتقال السِّياسيِّ، بدل الدُّخول في تسويَّة واقعيَّة للدُّستور، وقد أدى هذا التناقض بين هذه المجموعات المنفصلة إلى فشل هذه الجولة من المفاوضات[8].

7.1. جنيف(7)

عقدت هذه الجولة في الفترة الممتدة ما بين 10-14 جويلية 2017، وتمَّ خلالها مناقشة قضيتين أساسيتين، هما: قضية مكافحة الإرهاب باعتبارها مطلبًا ثابتًا للحكومة السُوريَّة، والقضية الأخرى، وهي تركيز المباحثات على المسائل التِّقنيَّة المتعلِّقة بالإصلاح السِّياسيِّ والدُّستور والانتخابات[9].

8.1. جنيف(8)

عقدت هذه الجولة من المفاوضات ما بين 26 نوفمبر -14 ديسمبر 2017، وخلال هذه الجولة تمَّ اتِّهام نظام "الأسد" بتعطيل المسار التَّفاوضي، وهذا من خلال التَّركيز على قضية الإرهاب كشرط أساسيٍّ لمناقشة بقيَّة القضايا التي حدَّدتها الأمم المتَّحدة: الحكم، والدستور، والانتخابات. من جهة أخرى أثنى "دي ميستورا" على المعارضة كونها انخرطت في قضايا مناقشة الحكم، بينما اتَّهم "بشار الجعفري" المعارضة بتطبيق أجندة بيان الرِّياض(2) الذي طالب بفترة انتقاليَّة بدون مشاركة النِّظام السُّوري[10].

9.1. جنيف(9)

عقدت الجولة التَّاسعة من مفاوضات "جنيف" بين 25-26 جانفي 2018، وكان أهم ما ميَّز هذه الجولة، هو قبول ممثِّل الحكومة السُّوريَّة "بشار الجعفري" مقترحًا لخمس دول (الولايات المتَّحدة الأمريكية، بريطانيا، فرنسا، السّعودية، الأردن) بشأن تعزيز دور رئيس الوزراء على حساب سلطة رئيس الجمهورية، إضافة إلى تهيئة الظروف الملائمة لإجراء الانتخابات؛ حيث وصف "الجعفري" هذا المقترح " بالكوميديا السَّوداء"، معتبرًا أن هذه الدُّول التي تسعى لإعادة بناء سوريا، هي نفسها التي شاركت في إراقة الدِّماء، وهذا المقترح بمثابة محاولة أمريكيَّة للتَّشويش على نتائج مؤتمر "سوتشي"، كون القوى الغربية تنظر إلى مبادرة السَّلام الرُّوسيَّة بريبة وحذر[11].

2. أسباب فشل مسار جنيف التفاوضي

اتَّسم الصِّراع السُّوري بمساره العسكريِّ المدمِّر والمأساويِّ، وبمساره التَّفاوضيِّ طويل المدى والمعقَّد، والذي لم ينتج عنه أيَّ تسوية حقيقيَّة منذ العام 2012 إلى اليوم.

وبنظرة تحليليَّة لمسار التَّفاوض، نحدِّد أسباب فشله في:

- إن مفاوضات "جنيف" لم تأت بأيِّ نتيجةٍ؛ لعدم قناعة طرفي الصِّراع (النِّظام والمعارضة) بالتَّوصُّل إلى حلول سياسيَّة، أو تفاوضيَّة؛ حيث رفض النِّظام منذ البداية أيَّ حلول سلميَّة، مفضِلًا استخدام القوَّة العسكريَّة، والتي انتهت باستدعاء تدخُّل عسكريٍّ من روسيا، وبعض الميلشيات العراقيَّة واللُّبنانيَّة للقتال إلى جانبه، من جهة أخرى رفعت المعارضة منذ البداية شعار إسقاط النِّظام، بغضِّ النَّظر عن إمكانيات ذلك من النَّاحية الميدانيَّة[12].

-إن رسم خطوط التَّفاوض عبر مراحل متتاليَّة، كان من قبل الأطراف الدَّوليَّة والإقليميَّة المنخرطة في الأزمة السُّوريَّة كتعبير عن إرادتهم، وهو ما ظلَّ عليه المسار التَّفاوضي الذي بات محكومًا بالإرادة الخارجيَّة، أكثر مما هو محكومٌ بإرادات الطَّرفين المتصارعين، أو بأولويَّاتهما، أو بموازين القوى المتحرِّكة أو المتغيِّرة،

منها: أنَّ الأطراف الدَّوليَّة والإقليميَّة والتي تساعد كلَّ طرف من الطرفين المتصارعين (النِّظام والمعارضة)، لم تعمل على حسم الصِّراع عسكريًا، والتفرُّغ للمفاوضات، وإنَّما عملت على تأجيج الصِّراع المسلَّح والإبقاء عليه لفرض إملاءاتها على الأطراف الأخرى، دون مبالاة بمعاناة السُّوريِّين، ولا بالأثمان الباهظة المدفوعة في هذا الصِّراع، بأشكال مختلفة[13].

– بالاعتماد على معيار طرفي الصِّراع، نجد أنَّ المعارضة بكل أطيافها السِّياسيَّة والعسكريَّة، لم تكن تدرك أولويات الشَّعب السُّوري، لذا لم تكن تحظى بتأييده، ولم تعبِّر عن مطالبه الحقيقيَّة؛ حيث إذا استثنينا شعار إسقاط النِّظام، ومطالبتها المستمرَّة بالاستناد إلى مرجعية بيان "جنيف1" وفق تفسيرها، والرؤية التي قدَّمتها الهيئة العليا للمفاوضات إلى الأطراف الدَّوليَّة بخصوص مستقبل سوريا، نجد أنَّها فاقدة الإرادة أو ضعيفة القدرة، فضلًا عن افتقادها الرؤية الواضحة، بخصوص القضايا التَّفاوضيَّة، فلم تتوحَّد حتَّى على صعيد وفودها، والتي تغيَّرت بين جنيف "2، 3، 4، 5"، مما أضعف مصداقيتها وبدَّد خبراتها. وعلى العكس من ذلك ظلَّ وفد "بشَّار الأسد" على حاله في مختلف المحطَّات برئاسة "بشَّار الجعفري"[14].

لم يكن من المرجَّح، أن تسفر مفاوضات "جنيف" المتتاليَّة عن أيِّ نتائج أفضل مما أسفرت عنه "جنيف1"، نظرًا لتزايد العقبات الإقليميَّة من ناحية، وفي ظل أبعاد أخرى، أهمُّها: ممارسات النِّظام الذي ينتهج استراتيجيَّة المماطلة والتَّسويف، واتِّهام المعارضة بأنَّها عصابات إرهابيَّة مسلَّحة، ودفع موضوع المرحلة الانتقاليَّة إلى آخر الأولويات في العملية التفاوضيَّة، واستمرار العمليات العسكريَّة طوال فترة المفاوضات (جنيف 2، 3، 4، 5) بمعزل عن العملية التفاوضيَّة السِّياسيَّة في "جنيف"، بما في ذلك سعي النِّظام المستمر لعقد هدنات ومصالحات محليَّة، والذي يترافق مع التَّهجير القهريِّ للمدنيِّين. وفي ظلِّ هذا الوضع، نتج اهتراء مركز المعارضة التَّفاوضي في "جنيف"، وأصبحت تشدِّد على تمسُّكها بخروج "الأسد" من المشهد السِّياسيِّ برمَّته، قبل بدء الحركة الانتقاليَّة.

ثانيا: مسار "أستانا" حول الأزمة السُّوريَّة

خلقت "موسكو" مقاربة جديدة، اعتمدت على التَّكتيك الرئيسيِّ للكرملين في عملية إنهاء فشل الدَّولة السُّوريَّة، باستخدام وقف إطلاق النَّار، ومناطق خفض التَّصعيد عبر الضَّمانات التي تقدِّمها "موسكو" إلى جانب كلٍّ من أنقرة وطهران؛ حيث ترافق المسار الدِّبلوماسيّ الرُّوسي، جنبًا إلى جنب، مع حملاتها العسكريَّة للدِّفاع عن بقاء النِّظام السُّوريِّ خلال مرحلة ما بعد الحرب، كما أنَّ ترسيخ الدَّور الرُّوسي في العملية السِّياسيَّة أدى إلى تقويض الدَّور الأمريكيِّ في إطار عملية "جنيف"، وذلك من خلال دفع روسيا كصانع قرارٍ حاسمٍ في تسوية الأزمة السُّوريَّة، عبر توطيدها لعلاقتها مع جميع الجهات الفاعلة في الأزمة، وفي إطار مقاربة شاملة غير إيديولوجية، ومن خلال الحوار مع جميع القوى والفواعل المؤيِّدة والمعارضة للنِّظام السُّوري، على الصَّعيد المحليِّ والإقليميِّ والدّوليّ[15].

دعت روسيا المعارضة المعتدلة غير الإرهابيَّة إلى المشاركة في العملية السِّياسيَّة، في إطار مسار "أستانا"، والذي أنتج نمطًا واقعيًّا من محادثات سلامٍ حقيقيَّةٍ، وشكَّل منصَّة دوليَّة موازية للمسار الدِّبلوماسيِّ، الذي هيمنت عليه الولايات المتَّحدة في "جنيف"؛ إذ أظهرت جهود "أستانا" البصمة الدِّبلوماسيَّة الرُّوسيَّة في إنهاء الحرب السُّوريَّة عبر الحوار، ووقف إطلاق النَّار، والدِّفاع عن حقِّ النِّظام السُّوري في تحرير الأراضي من الإرهاب[16].

1. ظروف انطلاق مسار "أستانا"

تزامن اشتداد الحملة العسكريَّة لنظام "بشَّار الأسد" وحلفائه على "حلب"، في النصف الثاني من عام 2016، مع تراجع الدور الأمريكيِّ بقيادة "أوباما" في الأراضي السُّوريَّة، الأمر الذي فتح المجال أمام روسيا لتنفيذ عمليَّات عسكريَّة قائمة على سياسة الأرض المحروقة، تبعه انحسار كبير للدَّور العربيِّ في الأزمة السُّوريَّة. وخلال هذه الفترة كانت تركيا على شفا حفرة للخروج من المشهد السُّوري تمامًا، بعد أن وجدت نفسها وحيدة في مواجهة روسيا وإيران، اللَّتين أوشكتا على القضاء على ما تبقى من معارضة مسلَّحة[17].

في نهاية سنة 2018 حرَّر النِّظام السُّوريُّ مساحات واسعة من الأراضي التي احتلَّتها المعارضة المسلَّحة، وتمَّ إضفاء الطَّابع الرَّسميِّ على الحقائق الجديدة في إطار عملية "أستانا"، والتي تعكس الجهود الدبلوماسيَّة لكلٍّ من روسيا وتركيا وإيران لتحفيز عملية إعادة بناء الدَّولة، عبر التَّركيز على البعد الأمنيِّ في البداية، إلى أن تمَّ تنشيط هذه الجهود سياسيًّا، عبر تفعيل اللَّجنة الدُّستوريَّة كجزءٍ من مسار "جنيف"، والذي تمَّ طرحه في إطار المبادرة الرُّوسيَّة "سوتشي"، إذ حاولت مبادرة "أستانا" التَّقدم في تدابير بناء الثِّقة، ووقف إطلاق النَّار على الصَّعيد الوطنيِّ، والإفراج عن المعتقلين، وتحسين مستويات المساعدة الإنسانيَّة داخل سوريا، ناهيك عن الدَّور الأهمّ، وهو إنشاء منطقة خفض التَّصعيد خلال العام 2017، كمقدِّمة لإنهاء الحرب.

عالجت "أستانا" الأسباب الجذريَّة للأزمة وليس الأعراض، لأنَّ المشكل الذي كان مطروحًا هو انهيار الدَّولة بعد سنوات من الأزمة، والمرتبط بالبعد الأمني في المقام الأول، ومنه وفَّرت منصة "أستانا" فرصة أوليّة لمعالجة القضايا الأمنية، كمدخل لإعادة بناء الدَّولة[18]. لقد أصبح مسار "أستانا" عملية مركزيَّة وأساسيَّة، بالنسبة لجهود السَّلام فيما يتعلَّق بالنِّزاع السُّوري بعد 2017، لكنَّ الأمر السلبي في هذا المسار، هو طغيان الدُّول الثَّلاث الضَّامنة (روسيا، تركيا، إيران)؛ حيث اتَّسع مجال عملها ليشمل الجوانب الدُّستوريَّة والسِّياسيَّة، وهذا من خلال لقائهم الثلاثي المسمى بالقمَّة الثُّلاثيَّة.

2. آليات التَّسوية في مسار "أستانا"

على غرار مفاوضات "جنيف"، انعقدت منذ العام 2017 إلى اليوم، أزيد من 20 جولة لقاءات، وأهمَّها هي الجولة الرَّابعة التي عقدت يومي 3و4 ماي 2017؛ حيث خرجت الدُّول الضامنة لمسار "أستانا" بالتَّوقيع على اتِّفاق المناطق الأمنيَّة الأربعة، والمعروفة بمناطق خفض التَّصعيد، وتشمل هذه المناطق: محافظة إدلب،

وشمال حمص، والغوطة الشرقيَّة، وجنوب سوريا؛ حيث يعدُّ إنشاء المناطق الأمنيَّة، تعزيزًا لفرص وقف العنف، والتَّأسيس لمناخٍ سلميٍّ موازٍ للعمليَّة السِّياسيَّة، ونصَّت الاتِّفاقيَّة على العديد من النقاط، أهمُّها[19]:

- الهدف من إنشاء مناطق خفض التَّصعيد هو وضع حدٍ للحرب السُّوريَّة.
- منع استخدام الأسلحة بجميع أنواعها، بما في ذلك حظر الطَّيران الحربيِّ السُّوريِّ والرُّوسيِّ في المناطق الآمنة.
- تأمين قوات الدُّول الضَّامنة للحواجز ومراكز المراقبة في المناطق الآمنة.
- تكاتف الجهود لمكافحة تنظيم "داعش" و"النصرة".
- تكليف تركيا بتنظيم وتحديد صفوف المعارضة المشاركة في المفاوضات.

وخلال الجولة السَّادسة، توصل المفاوضون إلى الاتفاق النِّهائيِّ على تثبيت منطقة خفض التَّصعيد من إدلب، بحظر أيِّ نشاطٍ عسكريٍّ في المنطقة، وتشكيل لجنة إيرانيَّة–روسيَّة–تركيَّة لتنسيق عمليَّات قوَّات المراقبة، ووعدت الدُّول الضَّامنة بألَّا يمسَّ إنشاء منطقة خفض التصعيد بسيادة سوريا.

يعتبر مؤتمر الحوار الوطني السُّوري، أحد أهمُّ مخرجات العملية التَّفاوضيَّة لـ "أستانا"؛ حيث تمَّ الاتفاق على عقد مؤتمر للحوار الوطني في "سوتشي"، وذلك خلال الجولة الثامنة من مفاوضات "أستانا" بتاريخ 22 ديسمبر 2017. وانعقد المؤتمر يوم 30 جانفي 2018 في منتجع "سوتشي"، وذلك بحضور 1500 مدعوٍّ، وقادة المعارضة، مثل: "قدري جميل" ممثِّلًا عن منصة "موسكو"؛ و"أحمد جربا" ممثِّلًا عن تيَّار الغد السُّوري؛ و"هيثم منَّاع" عن هيئة التَّنسيق الوطنيَّة؛ فيما غابت كلُّ الجماعات الكرديَّة التي تعتبرها تركيا جماعة إرهابيَّة، كما غابت الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة وفرنسا، لتمسُّكهما بأنَّ حلَّ الأزمة السُّوريَّة يرتبط بعمليَّة "جنيف"، وليس "أستانا"[20].

تمَّ المصادقة على البيان الختاميِّ لمؤتمر الحوار الوطنيِّ السُّوري، والمتضمِّن 12 بندًا، وقائمة المترشِّحين لتشكيل اللَّجنة الدُّستوريَّة، وركزت بنود المؤتمر على ضرورة صياغة دستورٍ جديدٍ، يساهم في إعادة بناء سوريا طبقًا للإجراءات الأمميَّة (القرار 2254).

ورأى مؤتمر الحوار الوطني السُّوري أنَّ إنهاء الحرب وإعادة بناء سوريا، لن يتم إلَّا وفق المبادئ التَّاليَّة[21]:

- المساواة في السِّيادة.
- عدم التَّدخُّل في الشؤون الدَّاخليَّة لسوريا.
- الالتزام بوحدة الجيش السُّوري.
- ضرورة مكافحة الإرهاب والتَّطرُّف.
- الشَّعب السُّوري هو من يقرِّر مستقبله السِّياسيِّ بالوسائل الدِّيموقراطيَّة.

تعتبر وثيقة مؤتمر الحوار الوطني أقصى جهدٍ دبلوماسيٍّ، لإعادة بناء الدَّولة المنهارة، إضافة إلى اكتسابه الشرعية من قبل المجتمع الدَّولي، عبر المشاركة الأممية من خلال الوسيط "دي مستورا"، الذي أشار

إلى أنَّ "سوتشي" عملية سياسيَّة ناجحة بفضل استراتيجيَّة الحوار الوطني، التي نتج عنها مبادرة اللَّجنة الدُّستوريَّة.

عملت محادثات "أستانا" من خلال جلب كلٍّ من تركيا وإيران إلى طاولة المفاوضات، في إطار نموذجٍ واقعيٍّ، أفرز عددًا من النَّتائج الميدانيَّة، المتعلِّقة بخفض المستويات الإجماليَّة للعنف المسلَّح على المدى القصير، وذلك من خلال إنشاء مناطق خفض التَّصعيد. من جهة أخرى حاول مسار "أستانا" تضييق الفجوة بين عملية "جنيف" وعملية "أستانا"، إذ سمح مؤتمر الحوار الوطني في "سوتشي" بدفع العمليَّة السِّياسيَّة في إطار "جنيف" إلى المسار الواقعيِّ، وتُوِّجت المساعي الرُّوسيَّة في "سوتشي" بتشكيل اللَّجنة الدُّستوريَّة التي تقود العمليَّة السِّياسيَّة في إطار "جنيف"، بعد أن كانت في وقتٍ سابقٍ عمليَّة مثاليَّة تطبَّق، فقط، على الأجندة الأمريكيَّة[22].

ثالثا: تقييم مفاوضات "جنيف" و "أستانا"

تمَّ في مبادرات السَّلام "جنيف" و"أستانا" تمثيل جهات فاعلة مختلفة على الطَّاولات الدِّبلوماسيَّة، ممَّا خلق اختلافات في الشُّموليَّة؛ حيث أن مؤتمر "أستانا" الذي نظَّمته الثلاث جهات الفاعلة الخارجيَّة الأكثر صلَّة بالنِّزاع، مكَّنها من فرض نفوذها على الأطراف المتصارعة. من ناحية أخرى، كانت للوساطة التَّابعة للأمم المتَّحدة في مسارات "جنيف" توجيه محدود من مجلس الأمن، ممَّا قيَّد النُّفوذ الذي يمكن أن يستخدمه وسطاء الصِّراع. وأخيرًا إن الاستراتيجيَّات المعتمدة في منصتي التَّوسط هي نفسها؛ حيث عملت "جنيف" بشكل أكبر على القضايا السِّياسيَّة، وسعت لمعالجة الأسباب الجذريَّة للنِّزاع، في حين أعطت عملية "أستانا" الأولوية لإدارة النِّزاع من خلال إنشاء مناطق خفض التَّصعيد، بهدف وقف العداء بين الفرق المتقاتلة.

وانطلاقًا ممَّا سبق سنقدِّم تقييمًا بين مساري التفاوض بناءً على متغيِّرات: الشُّموليَّة، والاستراتيجيَّة، والنُّفوذ[23].

1. متغيّر الشُّموليَّة

تتعلق الشُّموليَّة بمن يحق لهم المشاركة في طاولة المفاوضات؛ حيث يجب على الوسيط الذي يتمُّ تكليفه بإيجاد حلٍّ سلميٍّ، أن يحدِّد من يجب تضمينه ومن يجب استبعاده، ويمكن أن تكون هذه العمليَّة عرضة للاختيار التكتيكي السِّياسي، ولتدخِّل طرف ثالث، أو أن تخضع لتوفيق المصالح، كما هو الحال في النِّزاع السُّوري الذي يمتاز بتعدُّد الأطراف المحليَّة والإقليميَّة والدَّوليَّة[24].

1.1. على المستوى الدَّولي

بالنِّسبة لمسار "جنيف"، حصل المنظِّمون لعملية السَّلام – الأمم المتحدة– على تكليف من مجلس الأمن الدَّولي، على الرغم من وجود عضوين فيه كانا داعمين للنِّظام السُّوري، وهما: روسيا والصين، إلَّا أنَّ القائمين على مسار "جنيف" كانوا يدركون أنَّ هذا المسار، هو عملية قيادية غربية؛ حيث انصبَّ تركيزهم في تعيين الأطراف المشاركة، على وجود ممثِّلٍ للنِّظام وممثِّلٍ عالٍ للاتحاد الأوربي، مع إقصاء إيران إلى غاية عام 2015، حيث تمَّ دعوتها على الرغم من وجود قواتها العسكريَّة في الميدان[25].

في إطار عملية "أستانا"، كانت هناك فعالية أكبر في تلبية مطالب الأطراف المتصارعة الرئيسيَّة، والمعنِّيين الرئيسيِّين من وجهة نظر المعارضة، ونظرًا لعدم وجود الدعم الغربي اللَّازم لهزيمة النِّظام، أعطت عملية "أستانا" فرصة للبقاء رغم الخسائر العسكريَّة، فمن وجهة نظر النِّظام السُّوري خلقت عملية "أستانا" فرصة لاستعادة القدرة على تحسين صورته في المجتمع الدولي، وإظهار استعداده لأن يكون جزءًا من الحلِّ الِّسياسي، وبالنسبة للدُّول الثلاث الضَّامنة، قدمت عملية "أستانا" وسيلة لزيادة النُّفوذ، وتعزيز موقفهم على طاولة التَّفاوض، وتقديم إثبات للمجتمع الدَّولي أنهم القادرون على الحدِّ من العنف في سوريا[26].

2.1. على المستوى الإقليمي

إذا كان الوجود العسكريّ هو المعيار الرئيسي في تحديد من يحق له المشاركة في التَّوسط، فإنَّ عملية "أستانا" حقَّقت نظريًّا نقاطًا أفضل من عملية "جنيف". فمع بداية مسار "جنيف" تمَّ استبعاد إيران، وهي داعمٌ رئيسيٌّ للنِّظام، وتمارس تأثيرًا كبيرًا في صنع القرار، ومع اعتراف منظمة الأمم المتحدة بخطأ استبعادها، قررت دعوتها عام 2015 للجلوس إلى طاولة المفاوضات، رغم تردُّد الملكة العربيَّة السُّعوديَّة، ودول الخليج الأخرى[27].

في المقابل، فإنَّ عامل الوجود العسكري على أرض النِّزاع كان شرطًا أساسيًّا في عملية "أستانا"، من خلال دعوة كلٍّ من طهران وأنقرة؛ حيث أنَّه وبدلًا من التَّورط المباشر مع الأطراف المتصارعة، فضَّلت موسكو وضع إطار يجعل طهران وأنقرة على طاولة المفاوضات، باعتبار أنَّ طهران حامي لنظام "الأسد"، وأنقرة ممثلًا للجماعات المعارضة والمسلَّحة، وبالتَّالي أصبحت عملية الوساطة أقل تحيُّزا من "جنيف"[28].

3.1. على المستوى المحلِّي

بالنسبة لمسار "جنيف"، حاول وسطاء الأمم المتحدة استخدام استراتيجيات مختلفة للتَّعامل مع الطَّبيعة المتشظِّية للمعارضة السُّورية، من خلال محاولة إنشاء منظَّمات ممثِّلة للمعارضة، لتوجيه مطالبها من خلالها، مثل: التَّحالف الوطني للقوى الثَّوريَّة والمعارضة السُّوريَّة، واللَّجنة العليا للمفاوضات؛ حيث حصلت هذه المنظمات على الشَّرعية من الخارج، بينما كان لديها قيمة محدودة لدى الشَّعب السُّوري[29].

في المقابل أعطى مسار "أستانا"، الأولويَّة للوجود العسكريّ فيما يتعلق بتمثيل المعارضة، وأصبحت أنقرة الجهة الرئيسيَّة في تنظيم الهيكل السِّياسي والعسكري للمعارضة السُّورية، ومن ثَمَّ تم إلحاقها بمحادثات "أستانا"، والتي شملت تشكيلة واسعة من المعارضة المسلَّحة، بما في ذلك الجماعات السَّلفيَّة المهمة عسكريًّا، مثل: أحرار الشام، وجيش الإسلام[30].

2. متغيِّر النُّفوذ

يتعلَّق النُّفوذ، حسب أدبيَّات عمليات التَّوسط، بالقدرة على خلق إقناع أو ضغط لتشكيل واقعٍ سياسيٍّ، ويتضمَّن ذلك قيادة العمليَّة التفاوضيَّة، وفقًا لمصلحة أو موقف طرفٍ معينٍ. في النِّزاع السُّوري تمتَّعت عملية "أستانا" بنفوذ كافٍ لتحقيق وقف إطلاق النَّار، وإنشاء مناطق خفض التَّصعيد، ومنع الانزلاق مرَّة أخرى إلى العنف، بفضل مشاركة القوى الأكثر تورُّطًا في النِّزاع العسكريِّ كطرفٍ مفاوض، ورغم ذلك لم يتمكَّن الثُّلاثي

الضامن لمسار "أستانا" من تحقيق سلامٍ دائمٍ، من خلال التَّعامل مع الشَّكاوى السِّياسيَّة والاقتصاديَّة الأساسيَّة للشَّعب السُّوري، وخاصَّة في المعسكر المعارض للنِّظام[31].

في المقابل، عجز الوسطاء في مسار "جنيف" عن فرض نفوذٍ معنويٍّ في النِّزاع السُّوري، بسبب غياب الإجماع على مستوى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة؛ حيث استخدمت روسيا صلاحيتها في حقِّ النَّقض، كواحدة من الأعضاء الدَّائمين في مجلس الأمن، لمنع اتخاذ أيِّ تدابير ضد نظام "الأسد"، إضافة إلى صعوبات أخرى بسبب انقسام المعارضة، وتردُّد بعض الجهات الرَّئيسيَّة في المشاركة بالمفاوضات، على سبيل المثال: اعتبار تركيا للجماعة الكرديَّة الرئيسيَّة كمنظمة إرهابيَّة، لذا منعت مشاركتها في محادثات "جنيف" و"أستانا"[32].

3. متغيّر الاستراتيجيَّة

في كلِّ عملية وساطة ضمن مسارات حلِّ الأزمة السُّوريَّة، كان هناك اعتماد زائد على استراتيجيَّة من الأعلى إلى الأسفل، وهي استراتيجيَّة ترتبط بشكل وثيق بنفوذ الوسيط المعنيِّ؛ حيث يتطلَّب النهج من الأعلى إلى الأسفل وجود سلطة وقدرة على اتخاذ تدابير قهريَّة، لفرض تنازلات أو فرض شروط متَّفق عليها. ودون هذا النفوذ، يقتصر الأمر على الاستراتيجيَّة من الأسفل إلى الأعلى، التي ترتكز على إجراءات بناء الثِّقة[33].

ركَّز كلٌّ من مساري "جنيف" و"أستانا"، على استراتيجية من الأعلى إلى الأسفل؛ حيث شكَّل وقف العنف شرطًا لجمع النِّظام والمعارضة، وفقًا للحالة المطلوبة التي تتصوَّرها الجهة الوسيطة. وكانت استراتيجية عملية "أستانا" تنطوي على نهجٍ أكثر عمليَّة، نحو تحقيق وقف إطلاق النَّار المستدام، مع التَّركيز على تحديد المجموعات المسلَّحة، وإنشاء مناطق محدَّدة لخفض التَّصعيد. في المقابل ركَّزت عملية "جنيف" من خلال تبنِّيها شرط وقف إطلاق النَّار على تمهيد الطَّريق لبناء الثِّقة بين الأطراف المتصارعة، ومواصلة التَّعاون من أجل تحقيق انتقال سياسيّ في سوريا[34].

الخاتمة

شكَّل النِّزاع السُّوري منذ اندلاعه عام 2011، مصدر قلقٍ عالميٍّ، وتحديًا كبيرًا للمجتمع الدولي. فقد عكست الأزمة بوضوح مدى تعقيد العلاقات الإقليميَّة والدَّوليَّة، والتَّداخل بين المصالح المتنافسة في منطقة الشَّرق الأوسط. ومع تأزم الأوضاع في ضوء فشل الخيار الأمني، وتعنُّت الأطراف الداخليَّة المعنيَّة بالصِّراع (النِّظام والمعارضة)، أصبح الخيار الدِّبلوماسي الذي تشارك فيه الأطراف المحليَّة والإقليميَّة والدَّوليَّة، السَّبيل الوحيد للتوصُّل إلى حلٍّ سياسيٍّ يلبِّي تطلُّعات الشَّعب السُّوري، ويضمن عودة الاستقرار لسوريا، بعد أن تحوَّلت طوال سنوات الأزمة إلى ساحة لتصفيَّة الحسابات بين القوى المتنافسة.

وفي ضوء استعراضنا لأهمِّ مسارات التَّفاوض التي شهدتها الأزمة السُّوريَّة، خلصنا إلى عدَّة نتائج:

– أن مسار الحلِّ السِّياسي للأزمة السُّوريَّة، شهد تطوُّرات ملحوظة من مفاوضات "جنيف" إلى "أستانا"، وتباين الدَّور الذي لعبته هذه الجولات في تحقيق التَّسوية السِّياسيَّة، فمفاوضات "جنيف" تركَّزت على الجوانب

السِّياسيَّة والدُّستوريَّة، ومستقبل الرِّئاسة، فيما ركَّز مسار "أستانا" على الجوانب الإنسانيَّة والإغاثة، وتثبيت وقف إطلاق النار.

– تشير النَّتائج إلى أنَّ مفاوضات "جنيف" واجهتها تحدِّيات وتعقيدات كثيرة، بسبب التَّباينات الكبيرة بين المشاركين، وصعوبة التَّوصُّل إلى توافقات ملموسة، أمَّا مسار "أستانا" فقد تميَّز بمشاركة مفصَّلة للفاعلين الإقليميِّين الرّئيسيّين (إيران، وروسيا، وتركيا)، ممَّا أدى إلى تحقيق بعض النَّتائج، مثل: إنشاء مناطق خفض التَّصعيد، ووقف الحرب.

– طغى على مسار "أستانا" الطَّابع التَّلاعبي؛ حيث استطاعت الدُّول الضَّامنة، خاصة روسيا، تحديد جدول أعمال، والتحكُّم في التَّوقيت والمكان، وفي الضَّغط على الأطراف لتقديم تنازلات، أو إظهار المرونة، والحفاظ على التركيز في القضايا التي يحدِّدها الرُّعاة.

– اقتصر دور عملية "أستانا"، في الغالب، على منصَّة لحلِّ المشاكل على السَّاحة القتاليَّة، ولتوجيه الوضع وفقًا لمصالح الثُّلاثي الضَّامن للمسار، فنظام مناطق خفض التَّصعيد الذي أنشأته روسيا وتركيا وإيران، سمح للنِّظام السُّوري بتعزيز موقفه العسكري، وتوسيع سيطرته الإقليميَّة في البلاد، وعلاوة على ذلك نجحت موسكو في دفع قضايا، مثل: الانتخابات، وكتابة الدّستور، إلى المجهول. بمعنى آخر إنَّ عملية "أستانا" أكملت اللّامركزيّة، وقمعت الأسئلة حول حق "بشار الأسد" في حكم السُّوريِّين، وبالتالي أدخل مسار "أستانا" الأزمة السُّوريَّة في مرحلة جمود، وخلق ظروفًا لصالح نظام "بشار الأسد".

التَّوصيات

- تعزيز التَّواجد الإقليمي والدَّولي، من خلال توسيع مشاركة الدُّول الإقليميَّة والدوليَّة الرئيسيَّة، بما في ذلك: إيران، وروسيا، وتركيا، في جهود التَّوسط الأمميَّة لضمان التزام جميع الأطراف المعنيَّة بعمليات التَّسوية.
- تحديد النِّقاط الحسَّاسة والمسائل الرئيسيَّة، التي تشكِّل نقاط توتر داخل الأزمة السُّورية، مثل مستقبل الرئاسة وتوزيع السُّلطة.
- بناء الثِّقة بين الأطراف المتنازعة، من خلال إقامة قنوات فعالة للتَّواصل والتَّفاهم المتبادل.
- العمل على الاستقرار الأمني، وتعزيز جهود تحقيق وقف دائم لإطلاق النَّار في المناطق المتضرِّرة.
- التَّركيز على العمليَّة السِّياسية الشَّاملة، والتَّحرُّك نحو حلٍّ سياسي شامل ودائم للأزمة، يشمل جميع الأطراف، ويحقِّق تطلُّعات الشَّعب السُّوري.
- التَّحليل المستمر والتَّقييم النَّقدي، ومتابعة التَّطوُّرات السِّياسية والميدانيَّة بانتظام، وتقييم الجهود المبذولة لضمان استمرار وتحسين عمليات التَّسوية.

الهوامش:

[1] علي محمد علي، الحلّ السِّياسي في سورية: تسويات صغيرة تصطدم بعوائق كبيرة، دار الكتاب للنشر والتوزيع، الأردن، ص3.

[2] مؤتمر جنيف الأول من أجل سوريا، موقع المؤسسة السُّورية للدراسات وأبحاث الرأي العام، الرابط: https://bit.ly/48iMlLZ، 2015/09/15، تم الاطلاع يوم 2023/05/19.

[3] صايغ يزيد، مؤتمر جنيف2: تجنب موت معلن، موقع مركز مالكوم كير–كارنيغي للشرق الأوسط، الرابط: https://bit.ly/3EEX3yI، 2014/01/22، تم الاطلاع يوم 2023/05/20.

[4] معضلة جنيف3: مفاوضات سياسية دون توازنات عسكرية، موقع مركز الجزيرة للدراسات، الرابط:https://bit.ly/48hsLja ، 2016/02/08، تم الاطلاع يوم 2023/05/20

[5] المرجع نفسه.

[6] جنيف 4 .. غلة من أربع سلال، موقع الجزيرة نت، الرابط:https://bit.ly/3ZkgEhi ، 2017/03/04، تم الاطلاع يوم 2023/05/20.

[7] يوسف محمد شيخ، دي ميستورا: مفاوضات جنيف 5 اتسمت بالجدّية والتفاعليّة من جميع المدعوين، موقع وكالة الأناضول، الرابط:https://bit.ly/3LjlFj2 ، 2017/04/01، تم الاطلاع عليه يوم:2023/05/22.

[8] مفاوضات جنيف 6، سكاي نيوز عربي، الرابط:https://bit.ly/3rc2uBZ ، 2017/05/20، تم الاطلاع عليه يوم: 2023/05/25.

[9] المعارضة السُّورية في جنيف 7 تدعو إلى تعميم وقف إطلاق النار، موقع وكالة الأناضول، الرابط: https://bit.ly/3ZkPnv8، 2017/07/10، تم الاطلاع عليه يوم:2023/05/26.

[10] عبد العزيز حسين، جنيف 8 بين الواقعية والاستسلام السياسي، موقع الجزيرة نت، الرابط: https://bit.ly/3ZkivTi ، 2017/12/04، تم الاطلاع عليه يوم:2023/06/01.

[11] انطلاق اجتماعات "جنيف 9" حول سوريا في فيينا، موقع وكالة الأناضول، الرابط:https://bit.ly/44LzzT6 ، 2018/01/25، تم الاطلاع عليه يوم: 2023/06/02.

[12] علاء عبد الحميد عبد الكريم، دور الأمم المتَّحدة في تسوية الأزمة السُّورية، طبعة1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2018، ص121.

[13] المرجع نفسه، ص 122.

[14] المرجع نفسه.

[15] Charles Lister, Syria Still Matters: Charting a Strategic Approach to Syria Policy, Policy Paper, Middle East Institute, September 2020, p.p 14-17.

[16] Ibid.

[17] Anna Borshchevskaya, The Russian Way of War in Syria: Threat Perception and Approaches to Counterterrorism, Russia's War in Syria: Assessing Russian Military Capabilities and Lessons Learned, Foreign Policy Research Institute, Philadelphia,2020, p27.

[18] Ibid., p30.

[19] Indrani talukdar and omair anas, The Astana process and the future of peaceful settlement of the Syrian crisis: a status note, Indian council of world affairs, https://bit.ly/3Rheih5, 5/3/2018, accessed on 15/06/2023,

[20] Ibid.

[21] Ibid.

[22] Andrey Kortunov, The Astana Model: Methods and Ambitions of Russian Political Action, The MENA Region: A Great Power Competition, The Italian Institute for International Political Studies, Milan,2019, p.p 56-57.

[23] Cengiz, S. (2020). Assessing the Astana peace process for Syria: Actors, approaches, and differences. Contemporary Review of the Middle East, 7(2), p.p 1-15. https://bit.ly/401nZCC

[24] Magali Michiels and Zafer Kızılkaya, Mediation in Syria: A Comparative Analysis of the Astana and the Geneva Processes, Interventions and Spillovers, p 17.

[25] Dalay, G. (2018, February 20). From Astana to Sochi: How Deescalation Allowed Assad to Return to War. Middle East Eye. Available at : https://bit.ly/48U57JQ

[26] Magali Michiels and Zafer Kızılkaya, Mediation in Syria: A Comparative Analysis of the Astana and the Geneva Processes, Op.Cit., p 18.

[27] Karen DeYoung, Dan Lamothe, Missy Ryan and Michael Birnbaum, Trump decided to leave troops in Syria after conversations about oil, officials say, https://bit.ly/3QkTKDi

[28] Magali Michiels and Zafer Kızılkaya, Mediation in Syria: A Comparative Analysis of the Astana and the Geneva Processes, Op.Cit., p 19.

[29] Cengiz, S. (2020). Assessing the Astana peace process for Syria: Actors, approaches, and differences, Op.Cit., p15.

[30] Magali Michiels and Zafer Kızılkaya, Mediation in Syria: A Comparative Analysis of the Astana and the Geneva Processes, Op.Cit., p 20.

[31]Kelman, H.C, Social-Psychology Dimensions of International Conflict, In I.W. Zartman (Ed.), Peace-making in International Conflict: Methods and Techniques, Washington, United States Institute of Peace, p.p 61-102. https://bit.ly/3Sa2L3k.

[32] Magali Michiels and Zafer Kızılkaya, Mediation in Syria: A Comparative Analysis of the Astana and the Geneva Processes, Op.Cit., p.p 23-24.

[33] Hinnebusch, Raymond; Zartman, Ira William ; Parker-Magyar, Elizabeth et al. UN mediation in the Syrian crisis: from Kofi Annan to Lakhdar Brahimi, New York, International Peace Institute. https://bit.ly/46QnfCs.

[34] Magali Michiels and Zafer Kızılkaya, Mediation in Syria: A Comparative Analysis of the Astana and the Geneva Processes, Op.Cit., p.p 25-26.